

وتزيد وفاة أحد الأبوين فرص تعرض الطفل لإساءة المعاملة والاستغلال. والمرجح أن يتعرض الأيتام بشكل أكبر للإيذاء الجنسي مما عليه الحال بالنسبة للأطفال الآخرين، أو يتعرضون للضغوط لكي يتزوجوا في سن أصغر أو أن يجبروا على الذهاب إلى العمل لتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الوصي. وغالبا ما يحرم الأيتام والأرامل من حقوقهم داخل نطاق الأسرة الممتدة، ويفقدون نصيبهم من الإرث، ومن المستحقات القانونية الأخرى عقب وفاة الزوج أو الأب. كما أن الأيتام، وغيرهم من الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هم على الأرجح الأكثر عرضة للعمل في ظروف استغلالية، والتعرض لخطر العنف، وإساءة المعاملة، أو مخالفة القانون. وفي حالات كثيرة يجبر الأيتام على تشكيل "أسرة معيشية يرأسها طفل"، يضطلعون فيها بأدوار ومسؤوليات الكبار في سن مبكرة. ويتدبر آخرون عيشهم في الشوارع. ومثل هؤلاء الأطفال، لا سيما الفتيات، يتعرضون بوجه خاص للاستغلال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتشكل الأسر والمجتمعات المحلية شبكات السلامة الاجتماعية الأولية للأيتام وللأطفال غير الحصريين، وهناك أمثلة لا حصر لها في جميع أنحاء العالم تبين الكيفية التي تعبئ بها المجتمعات المحلية قواها. غير أن حجم أزمة الأيتام هو في حد ذاته عصي على السيطرة، وتقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية والوكالات الدولية، والمانحون، بتلمس السبل لإيجاد وسيلة لتصعيد العمل في هذا المجال. وقد انبثقت عن العملية العالمية للتشاور والمناقشة التي أثارها مؤتمر ديربان المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مجموعة من المبادئ الإرشادية لهذه الجهود أبرزت الحاجة إلى: تعزيز آليات الرعاية والمواكبة لدى الأسر والمجتمعات المحلية؛ وتقوية الروابط بين أنشطة الوقاية من الإيدز ونظم الرعاية والخدمات المنزلية، وتقديم الدعم للأيتام وضعاف الأطفال؛ وإدخال أيتام الإيدز في النطاق الأوسع للأطفال غير الحصريين المستهدفين بالمساعدة، مع إيلاء الاهتمام للمسائل الجنسانية؛ وإشراك الأطفال والمراهقين كجزء من الحل؛ وتعزيز دور المدارس؛ والمكافحة النشطة لممارسات الوصم بالعار والتمييز.

## سادسا - إجراءات المتابعة والرصد

٤٢٧ - حددت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي مجموعة من تدابير المتابعة والرصد على الصعيدين الوطني والدولي، واعتبرت هذه التدابير حاسمة الأهمية إذا ما أريد إنجاز الالتزامات بالأهداف والإجراءات المحددة. ومن هذه التدابير: وضع خطط عمل وطنية ودون وطنية؛

وإعادة فحص البرامج والسياسات والميزانيات الوطنية والدولية القائمة لمعرفة ما إذا كان بإمكانها إيلاء درجة أعلى من الأولوية للأطفال؛ وتشجيع الأسر والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الاجتماعية والدينية، والأعمال التجارية، ووسائل الإعلام على دعم أهداف خطة العمل؛ وإنشاء آليات لجمع ونشر البيانات المتعلقة برصد رفاه الطفل بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب؛ وتعزيز ترتيبات الاستجابة للكوارث الطبيعية والمآسي التي يتسبب فيها الإنسان؛ والجهود المبذولة من الحكومات، وقطاع الصناعة، والمؤسسات الأكاديمية، الهادفة إلى تحقيق إنجازات تكنولوجية متقدمة، وتوفير درجة أكثر فعالية من التعبئة الاجتماعية، وتحسين تقديم الخدمات من أجل الإسراع بتحقيق تقدم في إنجاز أهداف مؤتمر القمة.

٤٢٨ - وخلال السنوات العشر الأولى لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، حثت لجنة حقوق الطفل الدول الأطراف على أن تعتمد نفس المجموعات من التدابير تقريبا، بما في ذلك أيضا، الإصلاحات القانونية وإنشاء مكاتب مستقلة لرصد حقوق الطفل والترويج لها وحمايتها.

## ألف - إجراءات المتابعة

### الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية

٤٢٩ - ناشدت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للحكومات أن تقوم بإعداد برامج عمل وطنية لتنفيذ ما تم الالتزام به في مؤتمر القمة العالمي بأسلوب منسق واستراتيجي، واستجابة لذلك، قام ١٥٥ بلدا بإعداد برامج عمل وطنية، من أجل الطفل والتنمية الاجتماعية، وشرع في تنفيذها بدرجات متفاوتة. وتم في جميع هذه الخطط تقريبا، تكييف التزامات مؤتمر القمة العالمي بشكل يعبر عن التحديات والأولويات والطموحات الخاصة بكل بلد.

## الإطار ١٦

### تعميم الاستراتيجيات والأهداف المعنية بالطفل

كان أحد أوائل برامج العمل الوطنية التي تم إعدادها من أجل الطفل هو البرنامج الذي وضعته دولة ناميبيا تحسین التغطية فيما يتعلق بالمياه، التغيير على طول الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ حديثة الاستقلال. واعتمدت خطة التنمية الوطنية الأولى لناميبيا بشكل كبير على خبرات التخطيط الاجتماعي المكتسبة من برنامج العمل الوطني، ومُنحت عناصر رئيسية من برنامج العمل الوطني أولوية عالية في خطة التنمية الوطنية. وفي إطار العملية، حظيت بعض الأهداف والتدابير الأولية الموضوعية للطفل بمزيد من التعزيز.

وكان تنفيذ خطة التنمية الوطنية في ناميبيا متوافقا بشكل كبير مع التركيز القوي الذي يوليه برنامج العمل الوطني للطفل. وارتفعت حصة الخدمات الاجتماعية الأساسية في الإنفاق العام من ١٥ في المائة في سنة ١٩٩١ إلى ١٩ في المائة في سنة ١٩٩٦، وبذلك بلغت على وجه التقريب المعدل القياسي الوطني ٢٠/٢٠ الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وحتى الآن، لا تزال انعكاسات القوة الدافعة التي تميز بها برنامج العمل

الوطني المعتمد في سنة ١٩٩١ ظاهرة في سياسات التنمية الوطنية وبرامج القطاع الاجتماعي في ناميبيا التي تدمج البرامج العمودية والبرامج الأفقية في نهج عملي للتنمية الاجتماعية. ونظرا إلى أن برنامج العمل الوطني لناميبيا وضع غداة نيل تلك الدولة لاستقلالها، اغتنمت هذه الفرصة لوضع الأطفال في أعلى قائمة اهتمامات خطة التنمية.

ويشهد برنامج العمل الوطني في جنوب أفريقيا منذ التحول الديمقراطي الذي عاشته تجربة مشابهة، مع وجود درجة التزام سياسي عالية ومستدامة ببرنامج العمل الوطني تدعمها آلية تنسيق استراتيجية في مكتب الرئيس. وبفضل هذا النهج، اكتسب الأطفال في هذين البلدين مكانة مركزية في الخطط الوطنية، وأمكن بصورة متزايدة تعميم منظور حقوق الطفل في سائر الأنشطة الحكومية.

٤٣٠- وفي حالات عديدة، أُدمجت برامج العمل الوطنية في خطط التنمية الوطنية والسياسات الاجتماعية، والبرامج القطاعية. ومن ضمن البلدان التي تبنت هذا النهج إندونيسيا، وبوتسوانا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا، والفلبين، وماليزيا، ومصر، ومنغوليا، وناميبيا. وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، اضطلع بالعمل الوطني من أجل الطفل من خلال السياسات والميزانيات الاجتماعية التي تركز على الطفل. وفي أوغندا، والبرازيل، والهند، وأماكن أخرى غيرها شكلت خطط العمل المعنية بالطفل جزءا من خطط وبرامج التنمية على صعيدي الدولة أو المقاطعة. وفي أيرلندا، والسويد، وكندا، وضعت استراتيجيات وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وثمة أيضا عمليات مشابهة تتم حاليا في كوستاريكا ونيوزيلندا.

## الإطار ١٧

### خطط العمل دون الوطنية والمحلية

في شهر أيار/مايو ١٩٩٢، وانطلاقا من تحالف وطني واسع من أجل الأطفال يعرف بالتحالف من أجل الطفل، اجتمع ٢٤ من حكام الولايات في البرازيل، من إجمالي ٢٧ حاكما، ومعهم الرئيس، ووزراء الولايات، ومسؤولي وكالات المجتمع المدني، في مؤتمر قمة للحكام. وقد ألزم حكام الولايات أنفسهم بإعداد خطط عمل للطفل على مستوى الولاية، وأوفى معظمهم تقريرا بوعوده. وركز اجتماع قمة ثان على الأهداف والمبادئ التوجيهية والنظم المشتركة لرصد التقدم المحرز.

وفي أوغندا، وفرت عملية تطبيق اللامركزية خلال التسعينات سياقاً جيداً لخطط العمل من أجل الطفل على مستوى المقاطعة. وقد أصبحت هذه الخطط أولى الوسائل المتاحة للحكومات المحلية لاتباع نهج منسقة للتنمية الاجتماعية، وجرى استيعابها منذئذ في الإطار الأوسع لخطط التنمية على مستوى المقاطعات، حيث احتفظت بالأهداف والاستراتيجيات الموضوعة للطفل وعمليات الرصد المتركة على الطفل.

٤٣١ - وأدت الخطط الوطنية إلى زيادة حجم الاهتمام بالطفل في الخطط السياسية الدولية والوطنية، ودفعت قدما بتعميم الشواغل المتعلقة به في السياسات والميزانيات العامة. وأدى وضع غايات وأهداف قياسية في برامج العمل الوطنية إلى رصد أفضل لأوضاع الطفل. ومثل التخطيط من أجل الطفل أيضا وسيلة للتنسيق على نطاق أوسع في القطاعات الاجتماعية، وعلى الصعيد الوطني، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي. وتم تعزيز المساءلة وتعزيز الوعي بالمشاكل التي يواجهها الأطفال المحرومين من الاستفادة من الخدمات أو الآليات الأساسية اللازمة لحماية حقوقهم.

## الإطار ١٨

### العمل على الصعيد المحلي في فييت نام

تمتع برنامج العمل الوطني من أجل الطفل في فييت نام بدرجة عالية من الدعم السياسي، وتم إقراره في مؤتمر القمة الوطني في سنة ١٩٩١، الذي حضره قادة المقاطعات والمنظمات الشعبية. وأدرج مجلس الوزراء برنامج العمل الوطني في الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في فييت نام، وتم إدراجه كأحد الأولويات الاستثمارية في جميع القطاعات للأجل المتوسط. وأصبح برنامج العمل الوطني واحدا من "البرامج الحكومية" الرسمية الثلاثة عشر.

وخلال عامين، قامت جميع المقاطعات تقريبا في فييت نام بوضع خطط عمل من أجل الطفل. ونجم عن العمل المحلي من أجل الطفل في مقاطعة ثاي بنه إنشاء صناديق ناجحة لحماية الأطفال، واستطاع بعضها أن يجمع مبالغ تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ دولار من خلال جباية الضرائب الزراعية. وفي بعض الخليات، أمكن بالموارد المحلية تمويل الإجراءات الهادفة إلى حماية الأطفال وتنميتهم التي تنفذ على صعيد المجتمعات المحلية.

٤٣٢ - وفي مؤتمر القمة العالمي، ألزم القادة أنفسهم أيضا بتشجيع الحكومات المحلية ومساعدتها، وتشجيع ومساعدة المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجماعات المدنية، في إعداد برامج عملها الهادفة إلى تقديم العون في تنفيذ إعلان وخطة العمل. وقام أكثر من ٦٥ بلدا بتنفيذ برامج دون وطنية لصالح الطفل، بما في ذلك من خلال السلطات البلدية. وقد ساعدت هذه الممارسات على زيادة الإقبال المحلي على التنمية الاجتماعية المنسقة، وتبني نهج أكثر تساوقا في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، لا سيما عند نقطة التسليم. وأفادت هذه الممارسات أيضا في تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأطفال.

٤٣٣ - وفي غالبية البلدان، ولا سيما البلدان ذات الكثافة السكانية الأكبر، تمت عملية المتابعة دون الوطنية والمحلية في سياق شكل ما من أشكال اللامركزية. وفي حالات معينة، زاد تطبيق اللامركزية وثيقة الصلة بين إدارة التنمية والمجتمعات المحلية، متيحاً بذلك مجالاً أكبر للمشاركة والمساءلة المحلية. كما وفر فرصاً للعمل المنسق من خلال خطط وأنشطة التنمية على صعيدي المقاطعات والمجتمع المحلي. غير أنه في حالات أخرى عانت عملية تطبيق اللامركزية من عدم كفاية تحويلات الموارد من المركز، وضعف القدرات المحلية، وعدم وضوح الأدوار المنوطة بالحكومة المحلية والحكومة المركزية، والإخفاق في تحقيق الإنصاف بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة.

٤٣٤ - وتتوافر في كثير من التجارب الإيجابية التي تمت في مجال التخطيط الوطني من أجل الطفل منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي أربع خصائص رئيسية مستدامة يتمثل أولها في وجود مستويات من الالتزام السياسي. ويتمثل ثانيها في المشاركة واسعة النطاق، وبخاصة من جانب الحكومات دون الوطنية والمجتمع المدني، وفي إعداد الخطط ورصدها وتقييمها. ويتمثل ثالثها في التعميم المبني أو التدريجي للأهداف والأولويات والاستراتيجيات التي تركز على الطفل في الأطر الوطنية الأوسع لتخطيط التنمية وتخصيص الموارد والتنفيذ. وتظهر الخصيصة الرابعة في ارتفاع درجة التنسيق والرصد للسياسات والاستراتيجيات الموضوعة للطفل، مع توفر الدعم التقني والإداري من وكالات محددة بشكل واضح. وساعدت هذه الخصائص في إيجاد مستويات عالية من الملكية الوطنية والمتابعة المتسقة. أما في الحالات التي لم تتوافر فيها هذه الخصائص، فإن خطة العمل الموضوعة للطفل بدت في بعض الأحيان مجرد عملية تقنية منعزلة محدودة التأثير.

#### تعزيز جمع البيانات وتحليلها ورصدها، وإجراء البحوث

٤٣٥ - دعت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل كل بلد إلى إنشاء آليات مناسبة للجمع المنتظم وفي الوقت المناسب للبيانات الضرورية من أجل رصد المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة المتعلقة برفاه الأطفال، وتحليل هذه البيانات ونشرها. وأشارت خطة العمل إلى ضرورة توزيع البيانات بحسب نوع الجنس؛ وأبرزت أهمية الحصول على المعلومات في الوقت المناسب؛ وحثت القادة وصناع القرار على استعراض مؤشرات التنمية البشرية، بنفس الاهتمام الذي يولونه لمؤشرات التنمية الاقتصادية.

٤٣٦ - وطيلة التسعينيات، ترددت في عدد من المؤتمرات الدولية الدعوة إلى الجمع المنتظم وفي الوقت المناسب للبيانات الاجتماعية الموزعة وتحليلها ونشرها، واستخدامها بشكل أكبر على الصعيد دون الوطني. وحسبما تفيد به معظم البلدان والمناطق فإن جودة البيانات المتعلقة

بالطفل والمرأة، ومدى توافرها واستخدامها تحسنت بشكل متسق منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي. ويعود الفضل في تسريع وتيرة الكثير مما أُحرز من تقدم إلى متطلبات الرصد والإبلاغ التي وضعت لمتابعة مؤتمر القمة، بما في ذلك استعراضا لمنتصف العقد ونهاية العقد. وقد حظي هذا التقدم بمزيد من التعزيز من خلال عملية تقديم التقارير الدورية المنشأة من أجل الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل؛ ومن خلال عمليات الاستعراض التي تتم في إطار متابعة المؤتمرات الدولية الأخرى؛ وسوى ذلك من عمليات التقييم، مثل التقييم العالمي لسنة ٢٠٠٠ الذي أجراه مؤخرا المجلس التعاوني للإمدادات بالمياه والمرافق الصحية.

٤٣٧ - وبُذلت جهود ضخمة في مجالات متعددة، من أجل: توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالطفل والمرأة وبناء القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك ما يتعلق بالدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية؛ وتعزيز التنسيق بين القطاعات وبين الوكالات في عملية جمع البيانات ووضع المؤشرات، من خلال، على سبيل المثال، عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعملية توفير التعليم للجميع؛ وإقامة شبكات قواعد بيانات حاسوبية؛ وتوفير أدوات مبتكرة وتقنيات تشاركية في مجال جمع وتحليل البيانات الواردة من الأطراف أصحاب المصلحة، مثل الشباب، ومن استفتاءات الرأي للأطفال، وتقارير البنك الدولي المعنون "أصوات الفقراء".

٤٣٨ - وعززت الحكومات آليات الإبلاغ الروتينية المتعلقة بالطفل، في الوقت الذي قامت فيه الوكالات الإقليمية والدولية بدعم بناء القدرات وتوحيد المعايير في مجال وضع المؤشرات الاجتماعية ورصدها. ووجد مستخدمو ومنتجو المعلومات والبيانات الإحصائية جهودهم لوضع نهج مشتركة من أجل دمج المسائل المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان في العمل الإحصائي. وأولي اهتمام خاص في السنوات الأخيرة لوضع المؤشرات وجمع المعلومات في مجالات الاهتمام الجديدة المتعلقة بعمالة الأطفال، والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، والاتجار بالأطفال، وأوضاع الأيتام والأطفال المهجورين. وقد مُنحت أيضا المسائل المتعلقة بالحق في البيئة الأسرية والحماية من إساءة المعاملة أو الإهمال تفهما أكبر من خلال عمليات التحليل والبحوث.

٤٣٩ - وتشارك المنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومعاهد البحوث في عملية جمع البيانات المتعلقة بالطفل واستخدامها في جهود الدعوة وبرامج التنمية. وقامت وسائل الإعلام بدور مهم في نشر المعلومات على نطاق واسع لأغراض الدعوة والمساعدة في جعل المسائل المتعلقة بالأطفال أكثر حضورا في المناقشات الوطنية. وبصفة عامة، يوجد الآن شعور

متزايد بأهمية مساءلة الحكومات عن المسائل المتعلقة بالطفل، كما ازدادت عملية المراقبة الشعبية قوة.

٤٤٠ - وبرغم هذا التقدم الواضح، يشير عدد من التقارير الوطنية والمساهمات الأخرى في استعراض نهاية العقد لمؤتمر القمة العالمي إلى ضرورة زيادة تعزيز جمع البيانات وتحليلها. فثمة عدة تقارير تشير إلى المصاعب المتعلقة برصد التقدم المحرز ووضع الأولويات للمستقبل في غياب معلومات سليمة لخط الأساس. ولا تزال احتياجات الطلب على البيانات دون الوطنية الموثوق بها غير ملبأة في بلدان عديدة. ويمثل سد هذه الثغرة أهمية خاصة نظرا لوجود اتجاه نحو اللامركزية في مجالي التخطيط والإدارة في مناطق كثيرة. ولا تزال عملية توزيع المؤشرات الرئيسية تشكل تحديا مهما، ويظل القصور في هذا المجال عاملا يعوق الجهود المبذولة للتغلب على أوجه التفاوت وتحديد أكثر فئات الأطفال ضعفا. وثمة حاجة ملحة إلى إجراء مزيد من البحوث في مسائل مثل تأثير الصراعات المسلحة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأطفال، والاستغلال الاقتصادي والجنسي للأطفال، والاتجار بهم. كما أن عملية بناء القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها لا تزال تمثل تحديا مستمرا، مع وجود حاجة محتملة إلى تقديم الدعم الدولي المناسب في عدة مناطق في المستقبل.

### تعبئة الموارد من أجل الطفل

٤٤١ - كانت عملية إعادة تخصيص الميزانيات الحكومية والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتدابير الهادفة إلى تخفيف أعباء الديون، من أهم الأعمال التي دعا إليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وتضمن إعلان مؤتمر القمة العالمي وخطة العمل وعدا بأن تكون للبرامج الهادفة إلى بقاء الطفل، ونمائه وحمايته الأولوية عند تخصيص الموارد العامة. وقد وعدت البلدان المتقدمة النمو بأن تقوم بالعمل نفسه فيما يتعلق بميزانياتها للمساعدة الإنمائية. كما رثي بذل كل الجهود لكفالة حماية البرامج الموضوعية من أجل الطفل في أوقات التقشف الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

## الإطار ١٩

## مبادرة ٢٠/٢٠: تعبئة الموارد من أجل الطفل

كانت مبادرة ٢٠/٢٠ واحدة من المبادرات المراعية للطفل التي تجذرت خلال التسعينيات. وتهدف هذه المبادرة، التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إلى توفير إطار مالي يتيح للجميع الحصول في أقرب وقت ممكن على مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية الأساسية جيدة النوعية، على اعتبار أن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع يمثل أهمية جوهرية للوصول إلى العديد من أهداف التنمية الدولية.

وليس هناك أكثر أهمية من تخصيص الموارد لصالح الأطفال. ولذلك، تقوم مبادرة ٢٠/٢٠ على الافتراض بأنه إذا ما جرى بحكمة إنفاق ٢٠ في المائة في المتوسط من الميزانية الوطنية في البلدان النامية و ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع فإن بلوغ ذلك الهدف يمكن أن يتم بشكل واف. بيد أن معظم البلدان لا تستثمر بشكل كاف في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتبين الدراسات التي أجريت في حوالي ٣٠ بلدا ناميا أن نصيب الخدمات الاجتماعية الأساسية - بما في ذلك الصحة، والتعليم، والمرافق الصحية، والمياه النقية - تراوح خلال التسعينات بين ١٢ و ١٤ في المائة من الميزانيات الوطنية، وأن ١١ في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية، في المتوسط، كان يخصص لهذه الخدمات.

وتمثل قلة الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية سببا رئيسيا يشرح عدم تحقق عدد من الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومن المؤكد أنه لا يمكن تجاهل المسائل المتعلقة باعتبارات الكفاءة. لكن كثيرا من أوجه القصور في كفاءة الإنفاق العام ترسخت عندما كانت الموارد شحيحة. وعلى سبيل المثال، عندما يتعين ذهاب حصة الأسد من الميزانيات المخصصة للتعليم الأساسي للوفاء بمرتبات المدرسين - وهو وجه ضروري من وجوه الإنفاق - لا يتبقى إلا مجال ضيق لزيادة نسبة القيد في المدارس أو تحسين نوعية التعليم. فوجود أوجه نقص صغيرة في إنفاق الموارد يمكن أن يقود إلى أوجه نقص أكبر.

لقد كان تحقيق جميع أهداف مؤتمر القمة بحلول سنة ٢٠٠٠ أمرا يمكن تحمله ماديا. فالأمم المتحدة والبنك الدولي قدرا تكاليف توفير الصحة، والمياه النقية، والمرافق الصحية، والتعليم للجميع بمبلغ إضافي يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ بليون دولار سنويا (بأسعار سنة ١٩٩٥). غير أن الدول النامية أنفقت في المتوسط مبالغ أكبر على الدفاع من المبالغ التي أنفقتها على التعليم الأساسي أو الرعاية الصحية الأساسية. وفي البلدان المتقدمة النمو، فاقت نفقات الدفاع ١٠ مرات المبالغ المخصصة للمساعدة الإنمائية الدولية.



٤٤٢ - وتشير الأدلة الجزئية المستقاة من الدراسات الوطنية والدولية إلى حدوث زيادات في مخصصات الميزانية للخدمات الاجتماعية الأساسية في بعض البلدان على الأقل. كما اتخذت مبادرات للاستثمار في الطفل والتنمية البشرية عن طريق الاستفادة من مصادر التمويل الدولية وأفردت بعض الحكومات أبواباً خاصة في ميزانياتها تركز على الطفل لزيادة إبراز قضايا الطفل وتشجيع المداورات البرلمانية بشأنها، وزيادة الوعي بها. وشرعت حكومات أخرى في إجراء "تحليل الأثر على الطفل"، لتقييم الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة الواقعة على الأطفال سواء من مشاريع الميزانيات أو من التشريعات والسياسات والبرامج الجديدة، بما في ذلك في مجالات مثل جباية الضرائب والضمان الاجتماعي، التي قد يبدو أنها غير ذات اهتمام مباشر بالطفل. ويمكن لوضع نظم تحليل من هذا النوع أن يفيد من الخبرة

المتوافرة لدى بلدان عديدة الناجمة عن تقييمات الآثار الجسدية والبيئية، كما أن هذه الأنظمة يمكن أن تزيد "إبراز" الاهتمامات المتعلقة بالطفل عند تخصيص الموارد.

٤٤٣ - بيد أن هذه التوجهات الإيجابية في بعض البلدان كانت محدودة بشكل كبير. ولا يزال عدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض، أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشير إلى مسألة نقص الموارد باعتبارها القيد الرئيسي الذي يحول دون تحسين وضع الطفل والمرأة. وفي بعض الحالات تضاعف الاستثمار في الخدمات الأساسية لأشد المجتمعات المحلية فقراً بشكل يبعث على القلق، بسبب مزيج من الأزمات السياسية والاقتصادية، والإصلاحات المالية التي لا تراعي الظروف الاجتماعية، أو بسبب وجود نقص عام في التركيز على الفقر في السياسات الوطنية. وشكلت الصراعات المسلحة في بعض الأحيان استنزافاً ضخماً للموارد العامة على حساب الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي مباشرة. وبرغم ذلك، فإن هناك بلداناً استطاعت أن تزيد الموارد المخصصة في ميزانياتها للتنمية الاجتماعية في أثناء نشوب صراع مسلح رئيسي، أو عقب انتهائه بفترة وجيزة. وتمثل جمهورية إيران الإسلامية، وتونس، وغانا، وموريشيوس، وناميبيا أمثلة أخرى لبلدان أعطت الأولوية للاستثمارات الاجتماعية، مع تحقيق نتائج إيجابية على الطفل.

٤٤٤ - وفي سنة ١٩٩٥، أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عدداً من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، كما أقر مبادرة ٢٠/٢٠. وكان من الممكن لو جرى التنفيذ الكامل لهذه المبادرة أن يساعد في تحقيق الوعد الذي قُطع في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. غير أن استعراضاً للتنفيذ أجري في سنة ٢٠٠٠ انتهى إلى أن درجة التقدم المحرزة كانت محدودة.

٤٤٥ - وفي الوقت نفسه، وكما هو مبين في الفصل الثاني من الجزء الأول من التقرير، فإن الدول المانحة لم تتمكن كمجموعة من تحقيق الهدف المنشود منذ أمد طويل، والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة كهدف عالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو حتى التحرك تجاه تحقيقه، على الرغم من أن العديد من البلدان الصناعية شهد فوائض في الميزانية ومعدلات نمو اقتصادي غير مسبوق. وشهد عديد من البلدان الأقل نمواً نقصاً في حصته من المساعدة الإنمائية الرسمية، ولم يطرأ تقدم في إنجاز الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص نسب تتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وكان الطفل في أشد البلدان فقراً هو أكثر الفئات معاناة من جراء عدم كفاية المساعدة الدولية.

٤٤٦ - وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قُطع عهد أيضا بإيلاء اهتمام عاجل لتوفير حل مبكر، وواسع النطاق، ودائم لمشكلات الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية المدينة. ومن بين ٣٠ من البلدان ذات الدخل المنخفض التي درست أحوالها خلال التسعينيات، تبين أن حوالي ثلثي هذه البلدان ينفق على خدمة الديون الخارجية مبالغ تزيد على ما ينفقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتنفق عدة بلدان على الديون مبالغ تزيد بثلاث إلى خمس مرات على ما تنفقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي حين تم القيام بمبادرات مهمة في هذا الصدد مثل، مبادرتا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الأولى والثانية، فإنه بحلول أوائل سنة ٢٠٠٠ لم يتوفر التخفيف من أعباء الديون إلا لأربعة بلدان فقط، في حين أنه أعلن عن استحقاق ٢٢ بلدا لتخفيف أعباء ديونها بنهاية عام ٢٠٠٠. وما من شك في أن العاملين الماضيين شهدوا إنجازات بارزة في هذا الصدد - ولكن من منظور السنوات الطويلة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي، فإن تخفيف أعباء الديون بالشكل الكافي وفي الوقت المناسب تباطأ في قدمه.

٤٤٧ - وشهدت التسعينيات نموا اقتصاديا غير معتاد في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من ذلك، كان واضحا أن العديد من أطفال العالم الأشد احتياجا لم يجنوا ثمار وعد "النداء الأول" المتعلق بتخصيص الموارد. وجمت قلة قليلة الفوائد الرئيسية المترتبة على النمو، وتميزت هذه الفترة بتنامي عدم المساواة واشتداد وطأة الفقر بالنسبة لأسر كثيرة لا تزال في أسفل درجات سلم الدخل.

### الدعوة وزيادة الوعي

٤٤٨ - رفع مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ودخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ درجة الوعي بمسائل الطفل إلى مستوى جديد. وأدت هاتان العلامتان البارزتان إلى وضع الاهتمامات المتعلقة بالطفل في مقدمة الخطط العامة والخطط السياسية في جميع أنحاء العالم للمرة الأولى في التاريخ. وبفضل التبشير بها في جهود الدعوة، وفي الرسائل الإعلامية، والحركات السياسية والمدنية، أدت هذه المعايير والأهداف الجديدة لبقاء الطفل ونمائه وحمايته إلى توحيد الشعوب بشكل لم يسبق له مثيل.

٤٤٩ - وعلى امتداد العقد، تشكلت ملامح حلف بين الأفراد والجماعات ذات الاهتمام بمسائل الطفل وربط بينها وجود خطط ومناهج عمل مشتركة. ومن الأمثلة الدولية الناجحة لأنشطة الدعوة من أجل الطفل الجهود التي بذلتها منظمة القضاء على بغاء الأطفال في الساحة الآسيوية، ومنظمات غير حكومية أخرى، لفرض الاهتمام بمسألة الاستغلال التجاري للجنس على الخطاب العام بشكل يدفع الحكومات والقطاع الخاص إلى التحرك

والعمل؛ وظهور موجة من الاهتمام العالمي وأنشطة الدعوة إثر صدور تقرير ميتشيل عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال (انظر الفصل الرابع في الجزء ثانياً)، الذي ساعد على وضع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتصل بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، وغير ذلك من الإنجازات الكبرى. ووصل صوت الأطفال أنفسهم واضحاً فيما يخص مسألة عمالة الطفل. وهناك موجة جديدة من الاهتمام آخذة في التشكل في العقد الجديد فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٤٥٠- وشاركت الهيئات الحكومية الدولية في جميع المناطق في البحث الجاد لمسألة حقوق الطفل، وقامت في أغلب الأحيان بتعيين منسقين، وعقد اجتماعات وإجراء مناقشات كُرست لمسائل الطفل، وإنشاء الشبكات للقيام بجهود الدعوة، والمشاركة في بحوث شاملة لأكثر من منطقة، ومنها بحث معنون "الشباب في المجتمعات المتغيرة" أعده مشروع تقارير الرصد الإقليمية مركز إنوتشيني للبحوث التابع لليونيسيف عن أوضاع الأطفال في أوروبا الشرقية. وامتد نطاق الحملات من الدعوة إلى القضاء على ممارسة الختان إلى الدعوة إلى إلغاء عمالة الأطفال، والاحتفال بالمناسبات السنوية مثل يوم الطفل الأفريقي، واليوم الإذاعي الدولي للطفل.

٤٥١- وعلى الصعيد الوطني، كان إنشاء برامج العمل الوطنية والشروع فيها موضع اهتمام كبير في كثير من الأحيان من وسائل الإعلام. وغالبا ما كان يسبق التصديق على اتفاقية حقوق الطفل القيام باستعراضات تشريعية وطنية ومناقشات تنعكس في نشرات الأخبار وغيرها من وسائل الإعلام، وتصحبها تنقيحات لمناهج المدارس بشكل يُظهر الأحكام الرئيسية للاتفاقية. ونتيجة لهذه الجهود، أشارت بلدان عديدة إلى حدوث زيادة في مستويات الوعي العام بحقوق الطفل والمناقشات الدائرة حولها، كما لعب الأطفال أنفسهم أدواراً إيجابية في تشكيل الأنشطة الإعلامية. ويجب أن يحرص على الإبقاء على هذا الزخم ضمناً لتحقيق رعاية أفضل لجميع الأطفال.

٤٥٢- وفي الوقت نفسه، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٦/٥١ عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ كي تستعرض إنجازات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الاستثنائية استعراضاً لتنفيذ نتائج الإعلان وخطة العمل، متضمناً التوصيات المناسبة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

## الإصلاح القانوني

٤٥٣ - حث القادة المجتمعون في المؤتمر العالمي من أجل الطفل على تشجيع التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في أقرب فرصة ممكنة، وضرورة تنفيذها ونشرها بشكل فعال. وبحلول نهاية سنة ١٩٩٧، كانت جميع البلدان، باستثناء بلدين، قد صدقت على الاتفاقية. ولم يسبق لأي صك آخر من صكوك حقوق الإنسان أن إدراك هذا المستوى من الدعم في مثل هذا الوقت القصير.

٤٥٤ - وكانت اتفاقية حقوق الطفل عاملاً مشجعاً ألهم وضع معايير دولية أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في المنتجات الإباحية، وكذلك في وضع معايير جديدة لتنظيم التبني فيما بين البلدان، وعمالة الأطفال، وقضاء الأحداث. وساد أيضاً لدى الدول الأطراف في الاتفاقية توجه نحو إعادة النظر في أية تحفظات كانت قد سجلتها ابتداءً على أحكام الاتفاقية، وسحب تلك التحفظات.

٤٥٥ - وطرأت تطورات مهمة على الصعيد الإقليمي أيضاً. ففي سنة ١٩٩٩، أقرت منظمة الوحدة الأفريقية الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق الطفل ورفاهه، وهو الميثاق الإقليمي الأول من نوعه. ودخل هذا الميثاق حيز النفاذ في سنة ١٩٩٩. ودخلت اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف الموجه ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيلوم دوبارا) حيز النفاذ في سنة ١٩٩٥، كما أصبحت الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بممارسة حقوق الطفل نافذة في عام ٢٠٠٠.

٤٥٦ - وعلى الصعيد الوطني، تضمن الكثير من الدساتير الجديدة التي وضعت خلال العقد الماضي أحكاماً تكفل صراحة حقوق الطفل، وعدلت دساتير قائمة بحيث تشمل للمرة الأولى الإشارة بشكل صريح إلى حقوق الطفل. ومنذ مؤتمر القمة العالمي، قامت أيضاً بلدان من جميع المناطق بإصلاحات تهدف إلى تحسين توافق تشريعاتها وقوانينها الوطنية مع المبادئ والأحكام التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل. وتشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

- وضع قوانين تهدف إلى حماية الطفل من التمييز، لا سيما فيما يخص حصوله على التعليم، واكتسابه المواطنة والجنسية؛
- تركيز التشريعات بشكل أكبر على حماية الطفل من العنف، بما في ذلك داخل نطاق الأسرة، وفي مجال منع العقاب البدني؛

- اتخاذ تدابير تشريعية للعناية بالأطفال المنفصلين عن أبويهم، وتركز هذه التدابير غالبا على الحد من الاعتماد على الرعاية المؤسسية، مع وضع إجراءات للتبني ونظم للكفالة، وتنظيم إجراءات التبني فيما بين البلدان؛
  - اتخاذ إجراءات لمكافحة الممارسات التقليدية، بما في ذلك القوانين التي تحظر الختان، والزيجات المبكرة أو التي تتم بالإكراه؛
  - وضع قوانين لرفع السن الدنيا للتجنيد في القوات المسلحة إلى ١٨ سنة؛
  - سن قوانين جديدة لمنع بغاء الأطفال، والاتجار بالأطفال للأغراض الجنسية، واستخدام الأطفال في المنتجات الإباحية؛
  - وضع قوانين عمل تحدد السن الدنيا للتوظيف، وتمنع أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مع الاعتراف بالدور الذي يلعبه التعليم كإجراء وقائي رئيسي، ووضع نظم لظروف العمل؛
  - وضع نظم متخصصة لقضاء الأحداث، تحدد الأعمار الدنيا للمسؤولية الجنائية، ومراقبة استيفاء الإجراءات القانونية، مع النظر بشكل متزايد إلى الحرمان من الحرية باعتباره حلا أخيرا، وكفالة فصل الأحداث عن الكبار في مراكز الاحتجاز.
- ٤٥٧ - وجرى بشكل متزايد الاستفادة من التعاون الدولي في مجالات متعددة لإصلاحات القوانين الوطنية، كما يتبين من التشريعات المتعلقة بالمسائل الخارجة عن نطاق الاختصاص المحلي فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاتجار، وفي الاتفاقات الثنائية والإقليمية الهادفة إلى مكافحة بيع الأطفال.
- ٤٥٨ - وساعد أيضا في تحديد التغييرات التشريعية الضرورية اشتراك البلدان في عملية تقديم التقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وفي الحوار المعقود مع اللجنة المعنية بحقوق الطفل. وقامت دول عديدة باتخاذ مبادرات عقب تلقي توصيات اللجنة بشأن تقاريرها الوطنية المرحلية، واستجابت هذه البلدان بشكل إيجابي للاقتراحات التي تدعوها إلى إعادة النظر في تحفظاتها على الاتفاقية بغية سحب هذه التحفظات.
- ٤٥٩ - وبالرغم من جميع التطورات المتحققة الإيجابية حتى الوقت الحاضر، فإن عملية إعادة صياغة القوانين الوطنية كأساس لتوفير الحماية الكاملة لحقوق الطفل لا تزال مجرد بدايات. فهناك بلدان عديدة لم تقم حتى الآن باستحداث عمليات فعالة لاستعراض وإصلاح تشريعاتها، كما أنه بمرور الوقت، ستظهر تحديات جديدة، بما في ذلك ما سيترتب على ما تم اعتماده حديثا من بروتوكولات للاتفاقية. وتمثل الجهود التي بذلت في التسعينات خطوات

أولى شديدة الأهمية. بيد أن هناك حاجة مستمرة لكفالة التعبير في القوانين الجديدة عن الأحكام والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية، لا سيما ما يتعلق بعدم التمييز، والمشاركة، ومراعاة ما فيه أفضل مصلحة الطفل. وثمة حاجة لتدريب ودعم المسؤولين عن إنفاذ القانون، وأعضاء الهيئة القضائية، والمدرسين، والأخصائيين في مجال رعاية الطفل، وغيرهم ممن يعملون مع الأطفال، حتى يتسنى لهم الفهم الكامل لمحتوى وأهمية القوانين والنظم الجديدة، وزيادة التزامهم. بما تشمله من تغييرات والعمل على تطبيقها. ويحتاج الأطفال والكبار على حد سواء إلى الوعي بالقوانين الجديدة، وبما تتيحه من سبل انتصاف وإجراءات.

### إنشاء مكاتب مستقلة لرصد حقوق الطفل والترويج لها وحمايتها

٤٦٠ - قام عدد من البلدان خلال العقد الأخير بإنشاء مؤسسات وطنية للطفل. وفي بعض الحالات، طلب إلى المكاتب القائمة أن تتبنى تركيزاً أكثر قوة على قضايا الطفل. وفي حالات أخرى، أنشئت مكاتب مستقلة لتعزيز ورصد التقدم المحرز حيال الأهداف الموضوعه للطفل وحقوقه، وتراوح ذلك بين إنشاء دواوين للمظالم ومكاتب لمفوضين مسؤولين عن حقوق الطفل.

### الإطار ٢٠

#### أمناء المظالم من أجل الطفل

حظي إنشاء مكاتب مستقلة بتشجيع قوي من مجلس أوروبا الذي تقترح وثيقته المعنونة استراتيجية أوروبية للطفل تعيين مفوض (أمين مظالم)، أو أي هيكلية أخرى، يحظى بضمانات بالاستقلالية، ويناط بالمسؤوليات اللازمة لتحسين حياة الطفل، ويكون متاحاً للجمهور الوصول إليه من خلال وسائل مثل المكاتب المحلية". وتضع الاستراتيجية من أجل الطفل، المعتمدة بموجب التوصية رقم ١٢٨٦ للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، جميع توصياتها في سياق اتفاقية حقوق الطفل.

وأنشئت الشبكة الأوروبية لدواوين المظالم من أجل الطفل في سنة ١٩٩٧ للربط بين المؤسسات الأوروبية لحقوق الإنسان. وتهدف هذه الشبكة إلى تشجيع التنفيذ الكامل للاتفاقية إلى أقصى حد ممكن، ودعم جهود الدعوة الجماعية لحقوق الطفل، وتقاسم المعلومات، والنهوج والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين وضع الطفل، والترويج لإقامة مكاتب مستقلة فعالة لشؤون الطفل.

٤٦١ - وخلال التسعينيات، أنشئت دواوين المظالم في ٤٠ بلدا على الأقل، واكتسبت أهمية خاصة بوصفها ناطقة باسم الطفل ومدافعة عن تحقيق المصلحة الأمثل له باعتبار ذلك اهتماما ذا أولوية في جميع القرارات التي تؤثر فيه. وتوجد في الوقت الحاضر أعلى نسبة لتركيز هذه الدواوين في أوروبا، بيد أن أمثلة أخرى كثيرة توجد في مناطق أخرى، بما في ذلك في تونس وكوستاريكا. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من التقييمات للعمل الذي تقوم به هذه المؤسسات المستقلة لتسليط الضوء على ما يمكن أن تحدثه من تغيير في حياة الطفل، ولكي يتسنى إنشاء مؤسسات جديدة استنادا إلى ما يُستقى من معلومات. ومن المفيد وضع معايير لهذه المؤسسات انطلاقا من مبادئ باريس المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي اعتمدها الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣.

### آليات الاستجابة لحالات الطوارئ

٤٦٢ - تم حث البلدان على فحص ما وضعته من ترتيبات للاستجابة للكوارث الطبيعية، والمآسي التي يصنعها الإنسان، التي اعترف مؤتمر القمة العالمي أن الأطفال والنساء هم الذين يتعرضون لأفدح الأضرار بسببها. ودعي إلى وضع خطط لحالات الطوارئ تأهبا لوقوع أية كوارث، وذلك في الحالات التي لا تتوافر فيها مثل هذه الخطط. غير أن التعقيد المتزايد الذي اتسم به كثير من حالات الطوارئ خلال التسعينيات، وازدياد عدد الكوارث الطبيعية، التي غالبا ما تخلف آثارا مدمرة وواسعة النطاق بالنسبة للأطفال، هي عوامل لا يمكن إلا أن تؤكد الحاجة إلى إيجاد مثل هذه الآليات. ويجب أن تتصف النظم الوطنية للطوارئ بالدينامية والمرونة - وأن تتوافر لها الموارد الكافية - حتى يمكن لها أن تأخذ في الحسبان المستويات المتزايدة للفئات المعرضة للمخاطر بسبب الكثافة السكانية وتدهور البيئة.

٤٦٣ - وقد أقامت معظم البلدان تقريبا نظما لإدارة الطوارئ، ولو أن مستويات الموارد والقدرات تتباين فيها بشكل واسع. وتعتبر بنغلاديش مثالا لبلد عُرضة لدرجة عالية من الكوارث، وقد استطاع أن يضع آلية جيدة التشغيل للإنذار والاستجابة المبكرين لمجابهة الفيضانات السنوية وغيرها من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير الاستوائية. وحققت الصين أيضا تقدما ملحوظا في الحد من آثار الفيضانات على الفئات المتضررة من السكان. كما أمكن لبوتسوانا إدارة نظام فعال لتخفيف آثار الجفاف طيلة عقدين على الأقل.

٤٦٤ - وفي البلدان التي شهدت تطبيق اللامركزية، استطاعت بعض المقاطعات أو الولايات تطوير إمكانيات تفوق ما حققته مقاطعات أو ولايات أخرى، وقد يتطلب الأمر تكييف الاستراتيجيات الموضوعة للاستجابة للطوارئ وفقا لأوضاع كل منها. وتزايدت أيضا أهمية جهود الاستجابة الدولية، كما يتضح من تجربة الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، الذي أنشأ

آليات وطنية ومشاركة بين الأقطار. وركزت هذه الآليات جهودها على رصد حالات الجفاف والتشرد، وتخفيف آثارهما على الأسر التي تقع عرضة لهما. ويلتقي مسؤولو الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي بانتظام، ويتمكنون إلى حد ما من تجميع الموارد، كما اتضح من استجابة المنطقة لفيضانات عام ٢٠٠٠. بيد أن تقاسم المعلومات والإنذار المبكر لا يزالان من المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام في أفريقيا، وفي مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه زادت أفرقة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات حجم دعمها للحكومات الوطنية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ، بما في ذلك حكومات زيمبابوي، ونيبال، ونيجيريا.

### تعبئة جميع قطاعات المجتمع

٤٦٥ - ودعت خطة العمل إلى أن يكون للأسر، والمجتمعات المحلية، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية، والتجارية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك وسائل الإعلام الجماهيري، دور في السعي إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. كما ارتأت أيضاً تعبئة جميع قطاعات المجتمع، بما فيها القطاعات التي لا يحتل الأطفال عادة مركز اهتمامها، وركزت بصفة خاصة على قدرات الإعلام والاتصال الجديدة في العالم. ويتجلى في هذا التقرير، بجميع فصوله، الأدوار الرئيسية التي اضطلعت بها بالفعل المنظمات غير الحكومية وغيرها من عناصر المجتمع المدني الفاعلة في مجالات الدعوة وزيادة الوعي وتنفيذ البرنامج؛ وفي رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ودعم تنفيذها؛ وفي المشاركة في استعراضات نهاية العقد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وفي التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤٦٦ - وقد أكدت الخبرة المكتسبة على امتداد العقد حصافة إشراك أوسع نطاق ممكن من العناصر الفاعلة في العمل من أجل حقوق الطفل، مع التسليم بأن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لهذا العام تشكل فرصة لمواصلة دفع عملية التعبئة إلى الأمام.

٤٦٧ - وفي احتفال خاص أقيم في شباط/فبراير ٢٠٠١، في ختام الدورة الثانية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، وجه ممثلو اليونيسيف ولجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، والمشروع الدولي لكفالة الطفل، واتحاد إنقاذ الطفولة، ومنظمة "وورلد فيجين"، و"نيت إيد" الدعوة لآلاف المنظمات الأخرى المشاركة في الكفاح من أجل حقوق الطفل في مختلف أنحاء العالم، كي تسخر قواها الجماعية بوصفها الحركة العالمية من أجل الطفل.

٤٦٨ - وستقوم هذه الحركة بالدعوة إلى تحمل المسؤولية والعمل من قبل القادة على مختلف صعد المجتمع بشقيه العام والخاص، ومن قبل الراشدين والشباب على حد سواء، بغية إحداث تغيير في العالم من أجل الأطفال وبمشاركتهم. وستسعى كذلك إلى اجتذاب

مجموعات جديدة مثل النقابات العمالية، والمنظمات الدينية والشبابية، والسلطات المحلية، والمنظمات السياسية والنسوية، والمؤسسات المختلفة إلى خدمة قضية حقوق الطفل. وتأمل الحركة أيضا أن تجند شخصيات عامة بارزة من الأوساط السياسية والأكاديمية والفنية والرياضية، وكذلك المنظمات الإعلامية. كما سيجري إشراك قيادات قطاع الأعمال ومجموعات القطاع الخاص في الحوار والأنشطة التي ستؤدي إلى وضع ممارسات تتسم على الدوام بالمسؤولية تجاه الأطفال.

٤٦٩ - وكجزء من الحركة العالمية من أجل الطفل، بدئت مبادرة تهدف إلى كفالة قيام حملة عالمية لم يسبق لها مثيل، يتزعمها رهط من الشخصيات العالمية، بما في ذلك نلسون مانديلا وبييل غايتس، لإعلان الترععات لصالح الأطفال. وحملة "قل نعم لصالح الأطفال" ليست مجرد عملية جمع توقيعات فهي تهدف إلى تركيز الانتباه على المسائل الهامة التي تواجه أطفال اليوم، وتحفيز العمل وسط من يملكون القدرة على إحداث التغيير، في السنوات القادمة. وستعرض نتائج الحملة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل.

## باء - رصد التقدم المحرز

### عمليات الاستعراض والإبلاغ المكثفة

٤٧٠ - تمثلت إحدى السمات المميزة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في الجهد العظيم الذي بذل من أجل كفالة تقديم تقارير مرحلية منتظمة وعالية الجودة بشأن التقدم المحرز. وقد أخضع الإعلان وخطة العمل لعملية رصد أكثر دقة وتفصيلا مما تعرضت له أية مجموعة مماثلة من الالتزامات الدولية الشبيهة، مع إنشاء عمليات وطنية وإقليمية وعالمية لتتبع الالتزامات ومتابعتها.

٤٧١ - وقدم الأمين العام تقارير إلى الجمعية العامة في دوراتها الخامسة والأربعين والحادية والخمسين والثالثة والخمسين، عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي، بينما قدمت اليونيسيف تقارير سنوية عن التقدم المحرز على مستوى العالم، إلى مجلسها التنفيذي. وأبرزت في منشوري اليونيسيف الرئيسيين "تقدم الأمم" و "حالة أطفال العالم" المسائل والاتجاهات الرئيسية، بما في ذلك المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام.

٤٧٢ - وفي عام ١٩٩٥ أجري استعراض لمنتصف العقد، جرى فيه التركيز على مجموعة من الأهداف المؤقتة التي وضعت عن طريق عمليات استشارية موسعة. وحددت أهداف منتصف العقد هذه مستويات الإنجاز الدنيا المطلوبة كمرتكزات لتحقيق الأهداف الموضوعية لعام ٢٠٠٠، كما حددت مجالات معينة تعتبر حيوية لبقاء ونماء الأطفال، هي: الحماية ضد

الأمراض التي يمكن اتقاؤها بالتحصين، وعلاج المصابين بأمراض الإسهال، والرضاعة الطبيعية والتغذية الجيدة، والحماية ضد الاضطرابات الناتجة عن نقص اليود وفيتامين ألف، والوصول إلى التعليم الأساسي والمياه ومرافق الصرف الصحي.

٤٧٣ - وأعدت منهجية دراسة استقصائية متعددة المؤشرات للمجموعات، تميزت بانخفاض التكلفة وسهولة التطبيق، من أجل ملء فراغات البيانات المتعلقة بمؤشرات التقدم تجاه تحقيق الأهداف. وجمع مائة بلد البيانات باستخدام الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، أو باستخدام وحدات استبيان الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات في الدراسات الاستقصائية الأخرى المتعلقة بالأسر المعيشية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في الذكرى السادسة لمؤتمر القمة العالمي، عرضت نتائج استعراض منتصف العقد في تقرير مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/51/256).

٤٧٤ - وأظهر استعراض منتصف العقد حدوث تقدم ملموس في معظم البلدان في مجالات التحصين، ومكافحة أمراض الإسهال وشلل الأطفال والديدان الخيطية والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، وفي مجال الوصول إلى المياه النقية. لكن أعرب عن القلق بشأن التفاوت الكبير في مستويات الإنجاز فيما بين البلدان والمناطق. ومما أثار الاهتمام بشكل خاص أن التقدم العام في مجالات سوء التغذية، ووفيات الأمهات، والصحة العامة، وتعليم البنات، كان قليلا في كثير من الأحيان. وطلب إلى الحكومات، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، التعجيل بتنفيذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي، لا سيما في المجالات التي أحرز فيها أقل قدر من التقدم.

#### استعراض نهاية العقد

٤٧٥ - أعدت عمليات شاملة للاستعراض والإبلاغ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في نهاية العقد. واعتبارا من بداية نيسان/أبريل ٢٠٠١ ورد من الحكومات أكثر من ١٣٠ تقريرا، ومن وكالات الأمم المتحدة وهيئات أخرى ١٥ تقريرا (انظر المرفقين الأول والثاني). ويشكل عدد التقارير وجودها العالية مؤشرين مشجعين لمدى التزام الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمواصلة تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة، وكفالة وصول الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل إلى نتائج ناجحة.

٤٧٦ - وقد استدل عدد من عمليات الاستعراض الوطنية على وجود التزام سياسي على أرفع المستويات، بالمشاركة المباشرة لمكاتب رؤساء الدول أو الحكومات. وقد ازدادت الاستعراضات وضوحا عن طريق الارتباط بأحداث إقليمية رفيعة المستوى. وكان من بين

المشاركين في الاستعراضات أجهزة حكومية مشتركة بين القطاعات، وبرلمانين، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية، ووسائط إعلامية، ووكالات الأمم المتحدة وماحون. وساعد هذا في كفاءة اتساع نطاق تبني نتائج الاستعراض، والتوافق في الآراء بشأن الأولويات المتعلقة بالإجراءات المقبلة. وبُذلت جهود مختلفة أيضا لتشجيع مشاركة الأطفال، لا سيما من خلال برلمانات الأطفال والشباب ومنتدياتهم واستطلاعات آرائهم. وقد وسع عدد من البلدان نطاق الاستعراض إلى حد كبير عن طريق الدراسات الاستقصائية والعمليات الاستشارية.

٤٧٧ - واعتمد على مجموعة كبيرة من المصادر المختلفة للمعلومات، بما في ذلك الدراسات والتقييمات والدراسات الاستقصائية الكيفية والكمية، ونتائج الاستعراضات الدولية الأخرى التي أجريت مؤخرا. وأشارت بلدان عديدة بشكل محدد إلى الروابط الوثيقة بين عملية استعراض نهاية العقد المتعلقة بمؤتمر القمة، وبين تقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان. وتمثل أحد الجوانب المشجعة إلى أقصى حد للعديد من الاستعراضات الوطنية، في مدى ما ذهبت إليه الاستعراضات في تجاوزها للتحليلات ذات الأثر الرجعي من أجل تحديد أولويات السياسات المقبلة المتعلقة بالطفل. وتضمن ذلك، في عدد من البلدان، الاضطلاع، بالأعمال التحضيرية لوضع جيل جديد من برامج العمل الوطنية المتعلقة بالطفل، بل وإنجازها.

٤٧٨ - ومثلما حدث في استعراض منتصف العقد، تمثل أحد المدخلات الرئيسية للاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في نهاية العقد، في الدعم الموجه لتعزيز جمع البيانات وتحليلها. وقد أعد الشركاء استنادا إلى نتائج تقييم أجري في عام ١٩٩٧ للدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات، مجموعة من المؤشرات المنقحة التي أدرجت في الدراسات الاستقصائية الجديدة بغية توفير قاعدة أعرض يقاس التقدم المحرز استنادا إليها. وأضيفت مؤشرات أخرى لتقييم الحقوق المدنية، والبيئة الأسرية، واستغلال الأطفال، وكذلك مبادرة الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والملاريا، والمعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

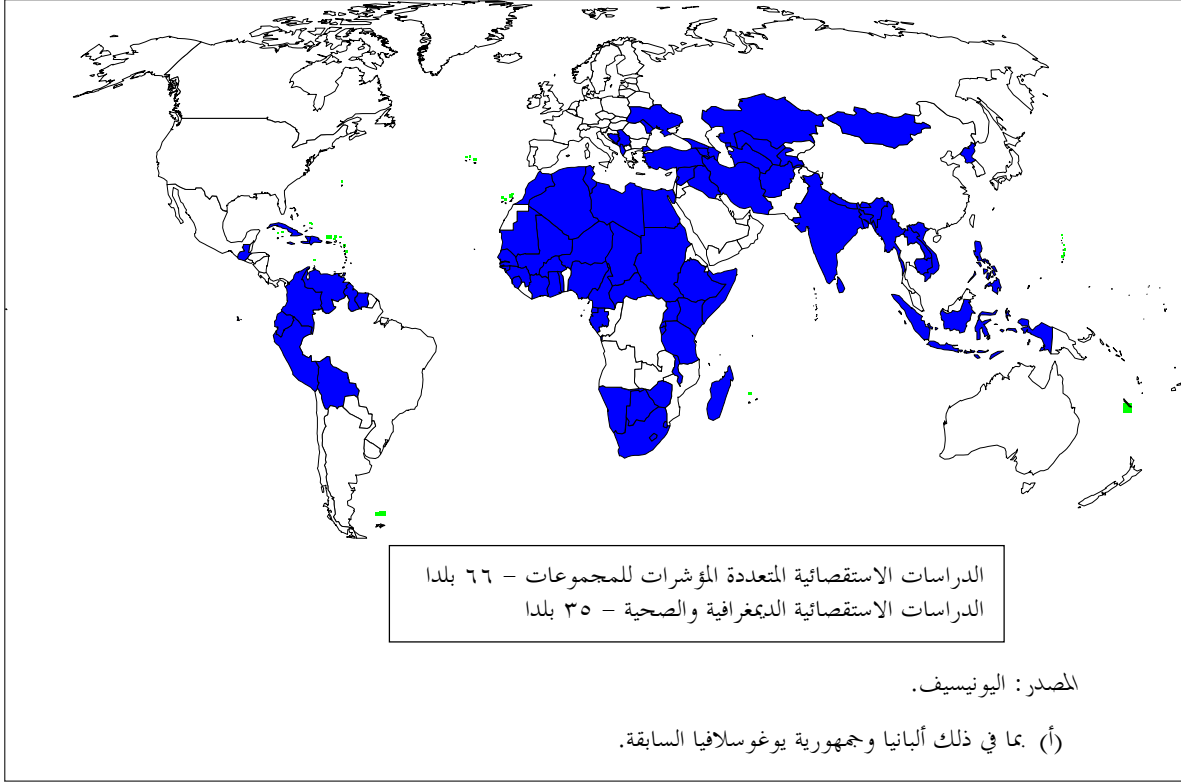
٤٧٩ - وبصفة إجمالية استهدفت الجولة الثانية من دراسات نهاية العقد الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات - "الجولة الثانية من الدراسات الاستقصائية" - الحصول على بيانات بشأن ٦٣ مؤشرا من مؤشرات نهاية العقد. وأجريت الجولة الثانية من الدراسات الاستقصائية بمعاونة اليونسيف، في ٦٦ بلدا، تغطي أكثر من نصف سكان العالم النامي، ومثلت أكبر جهد منفرد في التاريخ لجمع البيانات المتعلقة برصد حقوق الطفل ورفاهه.

وأجريت دراسات استقصائية ديمغرافية وصحية في ٣٥ بلدا أخرى، بينما غطت دراسات استقصائية خاصة أخرى معظم البلدان النامية المتبقية.

٤٨٠- وبينما تضمنت تقارير وطنية عديدة لاستعراض نهاية العقد، بيانات من الجولة الثانية للدراسات الاستقصائية، فإن الكثير من هذه البيانات لم يكن قد استُلم بعد في وقت إعداد هذا التقرير، الذي يستند إلى بيانات سابقة وردت عن طريق عمليات الرصد السنوية وغيرها من المصادر. وتواصل اليونيسيف إنشاء مجموعة من قواعد البيانات العالمية المتعلقة بتقييم نهاية العقد، والتي ستوفر، حيثما أمكن ذلك، معلومات إحصائية عن الحالة الراهنة، وكذلك معلومات عن التقدم المحرز طوال العقد فيما يتعلق بكل مؤشر من مؤشرات نهاية العقد. وستشمل قواعد البيانات هذه بيانات قطاعية شاملة و/أو بيانات عن الاتجاهات لأكثر من ٥٠ مؤشرا. وقد أدخل بعض قواعد البيانات في شبكة الإنترنت، على أساس تجريبي، في أواخر عام ٢٠٠٠، وستُستخدم هذه في ملحق إحصائي سيجري توزيعه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

٤٨١- وقد طلبت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي إلى جميع المؤسسات الإقليمية، بما فيها المنظمات الإقليمية السياسية والاقتصادية، أن تُدخل مسألة النظر في إعلان وخطة عمل المؤتمر في جدول أعمالها، بغية إعداد اتفاقات للتعاون المشترك في الأعمال المتعلقة بالمتابعة. وجرى أيضا تشجيع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على تنظيم عمليات مناسبة لإقامة شراكات من أجل الأطفال ومعهم، وعلى المساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية (وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٩٣). وتشهد المجموعة الكبيرة من العمليات الإقليمية المختلفة التي شُرع فيها على الاستجابة لهذا الطلب بحماس.

الشكل ٢٢ - البلدان النامية<sup>(أ)</sup> التي جرى فيها نشاط دراسة نهاية العقد الاستقصائية للأسر المعيشية، ١٩٩٨-٢٠٠٠



## الإطار ٢١

### الاستعراضات الإقليمية ووضع جدول الأعمال

في أفريقيا، شجع إعلان منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في قمة لومي، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، والمتعلق بـ "أطفال أفريقيا، مستقبل أفريقيا" الدول الأعضاء على إعداد تفاصيل برنامج تطلعي المنحى وإن كان قابلا للتطبيق، من أجل أطفال أفريقيا في العقد القادم، يعترف بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه تحديا ذا أولوية، ويعالج المسائل الملحة الأخرى. وشارك في اجتماعات المتابعة المعقودة في عام ٢٠٠١ مجموعة كبيرة من الشركاء المختلفين بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجامعة الدول العربية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ودعت جامعة الدول العربية الأعضاء، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إلى إجراء استعراضات وطنية لحالة الأطفال وإلى المشاركة في العمليات التحضيرية للدورة الاستثنائية. وأعد مشروع إعلان وإطار عمل يتعلقان بحقوق الطفل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويعتزم عقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى معني بالطفل في القاهرة، في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/ يوليه ٢٠٠١.

وفي شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ عُقدت أربع تشاورات وزارية معنية بالطفل والتنمية منذ ١٩٩٠، وستؤدي التشاور الخمسة المقرر عقدها في بيجين، في أيار/مايو ٢٠٠١، دوراً حاسماً في تحديد شكل البرنامج المقبل للمنطقة فيما يتعلق بالطفل. ويشكل تقييم حالة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، في البلدان العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الأساس الذي يستند إليه التخطيط المشترك للإجراءات الإقليمية من قبل أمانة الرابطة واليونيسيف.

ومن المقرر أن تشارك حكومات جنوب آسيا في اجتماع رفيع المستوى في نيبال، في أيار/مايو ٢٠٠١، يتعلق بمسألة "الاستثمار في الأطفال: ضرورة حتمية لجنوب شرق آسيا"، بينما ستتولى ندوة تُعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، في إسلام آباد، دراسة الإنجازات وتعزيز العمل المتواصل بشأن خطة العمل المتعلقة بالطفلة في إطار عقد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وفي أوروبا ووسط آسيا، من المقرر أن يعتمد مؤتمر، ينعقد في أيار/مايو ٢٠٠١، التزام برلين بشأن أطفال أوروبا ووسط آسيا، الذي يركز على مسائل رئيسية مثل مشاكل المرحلة الانتقالية، والتميز، والاستدامة الإيكولوجية، بمشاركة الشباب والمنظمات غير الحكومية.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُقدت خمسة اجتماعات وزارية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لتقييم الإنجازات والقيود. وساعد اتفاق ليما المبرم في ١٩٩٨، في التعجيل بإحراز التقدم، بينما يمثل توافق آراء كينغستون الذي جرى التوصل إليه في الاجتماع الخامس لعام ٢٠٠٠، مساهمة الأمريكتين الإقليمية في الدورة الاستثنائية. وقُدمت تعهدات هامة في مؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية العاشر لرؤساء الجمهوريات والدول والمعني بالأطفال والمراهقين، المعقود في عام ٢٠٠٠.

٤٨٢ - وإجراء استعراض نهاية العقد على الصعيد العالمي، أنشأت الجمعية العامة لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تجتمع في أيار/مايو ٢٠٠١، مع فتح باب عضويتها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين. ويتولى توجيه اللجنة التحضيرية مكتب مكون من خمسة أعضاء، بينما تعمل اليونسيف كأمانة فنية لها.

٤٨٣ - وحضر زهاء ١٠٠٠ مشارك الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك ممثلون عن جميع الدول الأعضاء تقريبا، وعن جميع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بالإضافة إلى أكثر من ٢٣٥ منظمة غير حكومية من منظمات القواعد الشعبية والمنظمات الوطنية والدولية. ونظرت الوفود في تقرير الأمين العام عن "المسائل الناشئة بشأن الطفل في القرن الحادي والعشرين" (A/AC.256/3-13) وتوصلت إلى اتفاق بشأن ثلاثة من النتائج التي سيجري العمل على تحقيقها عن طريق العمل المقبل من أجل الطفل، لضمان بداية طيبة في الحياة؛ وتعليم أساسي ذو نوعية جيدة؛ ونماء المراهقين ومشاركتهم. وأعقب الدورة الموضوعية الأولى، إعداد مشروع وثيقة نتائج مؤقتة بعنوان "عالم صالح للأطفال" (A/AC.256/CRP.6)، وزعت من قبل المكتب تمهيدا لاعتمادها بواسطة الدورة الاستثنائية.

٤٨٤ - وحضر الدورة الثانية للجنة التحضيرية، المعقودة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠١، عدد كبير مماثل، من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشباب. واستعرضت الدورة النتائج الأولية لاستعراض نهاية العقد، وقدمت تعليقات على مشروع وثيقة النتائج المؤقتة، وأعقب ذلك إعداد مشروع منقح لوثيقة النتائج المعنونة "عالم صالح للأطفال" (A/AC.256/CRP.6/Rev.1)، جرى توزيعه من قبل المكتب من أجل النظر فيه في الدورة الثالثة التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

## الجزء الثالث: منظورات للمستقبل

### أولا - الدروس المستفادة من العقد السابق

#### سد الهوة التي تفصل بين توافق الآراء والعمل

٤٨٥ - يتمثل الشيء الملفت فيما يتعلق بعملية المتابعة التي أعقبت مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في الزمن الذي استغرقته، ولا تزال تستغرقه في كثير من الأحيان، ترجمة توافق الآراء السياسية بشأن الأطفال إلى إجراءات فعالة. فنحن لا نعجل دوما بتطبيق ما نعرفه، لأسباب كثيرة.